الفصل الثانى
المشاركة السياسية في الدول النامية

التعريف بالمشاركة السياسية
عوامل وأبعاد أزمة المشاركة السياسية
متطلبات المشاركة السياسية

الفصل الثانى
المشاركة السياسية في الدول النامية

استقر علم الاجتماع علي مقولة أن استقرار وازدهار أي مجتمع في العصر الحديث يعتمد علي العدالة الاجتماعية من ناحية ، والديمقراطية السياسية من ناحية أخري ، وقد يبدأ المجتع المعاصر نهضته باحدى هاتين الركيزتين دون الاخرى .

ولكنه بعد فترة زمنية لابد أن يجد نفسه في طريق مسدود تماما . فهكذا وجدت الديموقراطية الرأسمالية الصناعية نفسها بعد حوالي مائه عام من ثورتها لأنها أهملت البعد الاجتماعي ، وكانت النقطة الدرامية لآزمة النظام الرأسمالي هي "الكساد الأعظم " الذي هدد النظام واسسه ، لذ لك كان لابد من استكمال الركيزة الغائبة وهي العدالة الاجتماعية ، وهو ما فعله الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ببرنامجه الشهير "العهد الجديد " في الثلاثينات من هذا القرن . وهكذا أنقذ روزفلت النظام الرأسمالي وجدد شبابه وحيويته .نفس الشيء حدث في ما كان يعرف الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ، فقد بدأت نهضة هذه المجتمعات وهمها الأول هو العدالة التوزيعيه وحققت إنجازات اقتصادية اجتماعية كبري . ولكن هذه النظم أهملت الركيزة الثانية اللازمة لاستمرار الازدهار و الاستقرار في المجتمع وهي الديمقراطية ، كما دخل النظام الرأسمالي أزمته القصوى في الثلاثينيات ، دخل ما كان يعرف بالنظام السوفيتي – الاشتراكي أزمته القصوي في الثمانينيات ، لذلك كان لابد من روزفلت سوفيتي لينقذ هذا النظام ويجدد شبابه ، وجاء الرجل في شخص جورباتشوف .

ولنفس الاعتبارات بدأت المطالبة بالديقراطيه في العديد من مجتمعات العالم الثالث

التي بدأت نهضتها الحديثة بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، وتلكأت طويلا في التحول الديمقراطي ، هذا التحول لم يعد فقط استجابة لمطالب فئات

وطبقات جديدة ترغب في المشاركة السياسة ، وصنع القرار ، ولكنه أصبح شرطا لتكريس الثورة التكنولوجية الثالثة وثورة التكتلات الاقتصادية ، هذه الثورة التكنولوجية التي تعتمد علي حرية عقول البشر واستنفار ملكاتهم المبدعة . ولمواجهة مشاكلها لابد من مشاركة الأفراد والجماعات والروابط والاتحادات النقابية والمنظمات غير الحكومية ، ولا تتأتي هذه المشاركة فعليا وباقتدار إلا في ظل هامش واسع من الحريات العامة .

ويفسر البعض هذه التطورات التي يشهدها العالم في الدعوة الى الديمقراطية بطرح قضيتين هامتين هما :-

الأولى : شرعية السلطة بمؤسساتها ورموزها .

والثانية : تتلعق بحضور الجماهير وفاعليتها .

فالسلطة في أي مجتمع لابد أن تقوم على شرعية معينة سواء كانت تاريخية أو مستمدة من الشعار والحلم ، تستمد منها الأهلية لتولى الموقع والاستمرار فيه ،وبقدر ما تنال السلطة من رضا ، وما تنجز من أهداف بقدر ما تترسخ شرعيتها . وعجز السلطة عن نيل الرضا أو تحقيق الإنجاز يدفعها الي البحث عن سند أخر للشرعية يتمثل في استخدام سياسة الدعم ،وهناك شرعية مستمدة من العضلات والمتاريس ، وما يمكن للسلطة أن تحشده من عناصر القوة والمنة بهدف الترهيب أو الترغيب ، وهو نمط شائع في العالم الثالث حيث تستعيض السلطة بالقوة عن الإنجاز ، وبالعضلات عن المؤسسات ، وبالديكور الديمقراطي عن المشاركة الحقيقية .

هذا النمط من الشرعية لا يدوم خصوصا في ظل ثورة المعلومات والاتصال. ومن أخطر الامراض التي تصيب أي مجتمع فقد الناس حماسهم للشأن العام وانسحابهم داخل ذواتهم ، والعالم الغربي تجاوز هذه المشكلة منذ زمن بينما الدول النامية تعيش مخاضها الكبير ، الذي لم تعرف له نهاية بعد ، فثمة تاريخ جديد يكتب للعالم تحتل فيه الجماهير مكانا بارزا .

المبحـــث الأول
التعريف بالمشاركة السياسية

في العالم الثالث يتجاهل البعض حقائق التطورات في ظل ثورة الاتصال والمعلومات وقوانين ، التعامل معها ، بينما يقـبل البعض الاخر التعامل مع هذه القوانين ، ثم يفرغها من مضمونها ويطوعها لتكريس الموقف التقليدى الرافض لها . وهكذا تتوفر مختلف هياكل وقنوات المشاركة الجماهيرية بينها تظل هذه القنوات مسدودة والهياكل مفرغة أن بعض الدول لديها مستويات مقبولة ، ومعترف بها من المشاركة السياسية ، والبعض الاخر لدية مستويات عليا أكثر مما تتحمله طبيعة مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والبعض الثالث لدية مسـتويات أقل من طبيعة المرحلة التي يمر بها وسنتناول هنا :-

أولاً : التعريف بمفهوم المشاركة السياسية.

ثانيا : المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية.

أولاً: التعريف بمفهوم المشاركة السياسية-:

رغم أنة لايوجد اتفاق عام حول مفهوم المشاركة السياسية ، الا أنة من خلال سرد بعض التعريفات يمكن الوصول الى مؤشرات محددة لهذا المفهوم ، فالمشاركة السياسية هي تلك الانشطة الارادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف أختيار حكامهم وممثليهم ، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات علي نحو مباشر .

وهي أيضا السلوك المباشر أو غير المباشر الذي بمقتضاه يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه ، وتكون لديه الفرصة لان يؤثر في اتخاذ القرار ات وتحديد الاهداف العامة في المجتمع وتحقيقها . وتختلف مستويات المشاركة داخل كل مجتمع حيث يقسم الافراد الى ثلاثة مستويات هي النشطاء والمهتمون و الها مشيون ويضيف البعض مستوى رابع يتعلق بالمتطرفين سياسيا الذين يعملون خارج الاطر

الشرعية ويلجأون الى أساليب العنف . كما توجد اختلافات جوهرية بين المجتمعات في معدلات المشاركة ومستوياتها وتميز الدراسات الحديثة بين أنماط متعددة للمشاركة السياسية منها التصويت ونشاط جماعات الضغط المؤيد أو المعارض والاتصال الشخص بالمسئولين والعنف كالتمرد والثورة والانقلاب .

ثمة مجموعة من العوامل تشهدها الدول النامية تؤدي إلي زيادة المطالبة بالمشاركة السياسية منها أنتشار التعليم والاتجاه نحو التصنيع وزيادة التحضر وزيادة أعداد الذين يتعرضون لوسائل الإعلام وغيرها ، وفي الوقت الذي تزداد فيه الضغوط نحو المشاركة تعمل النخب الحاكمة في معظم الدول النامية علي تضييق قنوات المشاركة أو خلق مشاركة شكلية مما يدفع القوة الراغبة فى المشاركة إلي اللجوء إلي الأساليب غير الرسمية للمشاركة في الحياة السياسية .

وتكون عملية المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية مباشرة مثل تقلد منصب سياسي أو عضوية حزب أو الترشيح في الانتخابات أو التصويت أو مناقشة القضايا العامة والإشتراك في الحملات السياسية ، كما يمكن أن يحقق المرء المشاركة من خلال أنشطة سياسية غير مباشرة كأن يقتصر علي مجرد المعرفة والوقوف علي المسائل والقضايا العامة .

وهناك تعريف آخر للمشاركة السياسية هو أنها قدرة مختلف القوي والفئات في المجتمع علي التأثير في القرارات والسياسات بشكل مباشر أو غير مباشر ، وذلك من خلال العديد من القنوات والمؤسسات ، وتتضمن في حدها الأقصى قدرة المجتمع علي صياغة شكل الدولة نفسها ، وتحديد طبيعة نظام الحكم ، وتشكيل الحكومة أو إسقاطها والرقابة علي تصرفاتها ، ويتمثل حدها الأدنى في أشكال السخط الصامت وعدم التعاون المنظم .

وما بين الحدين الأدنى والأقصى هناك العديد من أشكال ومجالات المشاركة ، وهناك أشكال تقليدية للمشاركة السياسية من الناحية الإجرائية تتمثل في المشاركة في الانتخابات علي المستويين القومي والمحلي ، والانضمام لعضوية الاحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات والتنظيمات التطوعية في المجتمع ، وتقلد المناصب السياسية أو السعي لتقلدها والمشاركة في الاجتماعات ذات الطابع السياسي .

أما الأشكال غير التقليدية فتتمثل في أعمال الاحتجاج الجماعي كالمظاهرات السلمية والاضرابات وأعمال العنف السياسي مثل الشغب والتمرد والاغتيال السياسي والثورات . وتلجأ الجماعات الي ممارسة هذه الأشكال غير التقليدية للتأثير علي قرارات النظام وسياساته في حالة غياب أو ضعف القنوات الرسمية الشرعية .

وتتوقف مشاركة المرء في حالة توفر الظروف الملاءمة علي كم ونوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها ، فكلما كثرت وتنوعت المنبهات المنبثقة من مصادر متعددة مثل وسائل الإعلام والحملات الانتخابية .. الخ ، زاد احتمال مشاركة الفرد في العملية السياسية وازداد عمق هذه المشاركة والعكس صحيح .

ومجرد التعرض للمنبه السياسي لا يكفي وحده لدفع الفرد إلي المشاركة السياسية، وإنما يلزم أيضاً أن يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي ، وهو ما يتوقف علي نوعية خبرات التنشئة المبكرة ، فالفرد الذي ينشأ داخل جماعات أولية كالأسرة والمدرسة بأسلوب ديمقراطي ، يكون أكثر ميلا واستعدادا للمشاركة السياسية من نظيره الذي يخضع لنمط تنشئة سلطوي .

والمشاركة السياسية لدي "Huntington" هي أنشطة الأفراد الهادفة إلي التأثير علي صنع القرار الحكومي ، وهي أما فردية أو جماعية ، منظمة أو عفوية ، موسمية أو مستمرة ، سليمة أو عنيفة ، فعالة أو غير فعاله ، شرعية أو غير شرعية .

والمشاركة السياسية بهذا المعني لا تتطلب بالضرورة حتمية تغيير النظام السياسي أو معظم القيم السائدة في الدولة ، وإنما تعني إعادة توزيع السلطة علي مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع . وهي ليست التعبئة السياسية التى تعنى تكتيل الجماهير خلف سياسات النظام من خلال الاحتفالات والمسيرات الشعبية وفى اطار المشاركة السياسية تثار مجموعة من القضايا الفرعية من أبرزها علاقة المشاركة بكل من الاتجاهات والسلوك ، فكون المشاركة تعرف كنشاط للتأثير في صنع القرار الحكومي ينطوي علي المعاني التالية :

١ – الأنشطة وليس الاتجاهات ، بينما يري بعض الباحثين أنه يتضمن اتجاهات الأفراد ازاء السياسة ، وكذلك سلوكهم الفعلي رغم أن هذه المسائل ترتبط بالفعل السياسي .

٢ – يهتم بالنشاط السياسي للمواطنين ، ومفهوم المشاركة هنا يستبعد نشاط المسئولين في الحكومة والحزب وأعضاء جماعات الضغط وأنشطة كبار المسئولين في الحكومة والحزب وأعضاء جماعات الضغط وأنشطة كبار المسئولين في المؤسسات الذين يحددون سياسة الحكومة ، وأن شمل نشاطهم في التصويت أو المؤتمرات السياسية . أي أن المفهوم يفرق بين المشاركين في السياسة والمحترفين لها . فالمشارك نشاطه السياسي مؤقت ويشغل جزءا من وقته .

٣ – أن الاهتمام ينصب فقط علي الأنشطة الهادفة إلي التأثير علي صنع القرار الحكومي ، مثل هذا النشاط يركز علي السلطات العامة التي تملك القرار الشرعي النهائي حول التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع .

وهكذا لا يمكن اعتبار الإضراب للتأثير علي إدارة شركة خاصة لزيادة المرتبات مشاركة سياسية ، ولكن الاضراب للتأثير علي الحكومة لرفع المرتبات يعد مشاركة سياسية . والجهود المبذولة للتأثير علي صنع القرار الحكومي قد تشمل إقناع أو إرغام السلطات القائمة علي عمل شيء ما أو الامتناع عن عمل شيء ، وقد يسعي المشاركون الي تغيير صناع القرار وإحلالهم بآخرين يتوقع أن يكونوا أكثر استجابة لحاجاتهم .

وقد توجه المشاركة السياسية تجاه تغيير القرارات التي تتخذها السلطات القائمة أو تجاه تغيير السلطة نفسها وقواعد اللعبة السياسية ، فكل الوسائل التي تؤثر علي القرارات والأفعال تعد مشاركة سياسية سواء كانت شرعية أم غير شرعية وفقاً لقيم النظام السياسي .

ومن هنا فأن المظاهرات والاضطرابات والاحتجاجات الرامية إلي التأثير علي السلطة العامة هي أشكال للمشاركة السياسية .

٤ – أن هذا التعريف يشمل كل الأنشطة الهادفة للتأثير علي الحكومة سواء كان لها أثر فعال أم لا ، وهو بذلك يتناقض مع ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن المشاركة السياسية تتضمن فقط الجهود الناجحة .

٥ – والمشاركة السياسية تشمل نشاط المرء الساعي إلي التأثير علي صنع القرار أو ما يطلق عليه "المشاركة التلقائية" وتتضمن أيضاً نشاط الآخرين للتأثير علي هذه العملية أو ما يطلق عليه "المشاركة التعبوية Mobilized Participation ، فادلاء الأفراد بأصواتهم في الانتخابات أو مشاركتهم في المظاهرات وغيرها يعد من قبيل المشاركة السياسية ، وهذه السلوكيات قد لا تتم بفعل نوايا المرء للتأثير علي صناع القرار ، ولكن لأن فرد آخر طلب منه أن يفعل ذلك من خلال الإقناع أو الإكراه ، ويستطيع هؤلاء الأفراد تعبئة الآخرين لخدمة أهدافهم .

والأمثلة علي ذلك عديدة ، فارتفاع معدلات التصويت في المناطق الشرقية من تركيا عنه في الأقاليم الغربية يعود إلي إقبال الفلاحين علي صناديق الاقتراع بناء علي أوامر ملاك الأراضي ، وكذلك انضمام العامل إلي مظاهرة ليس للرغبة في تأييد الحكومة أو معارضتها ، ولكن لأنه لا يريد أن يكون مختلفاً عن زملائه في المصنع .

وتثير النقطة الثالثة احدي القضايا الخلافية الخاصة بعلاقة المشاركة بالتعبئة ، فثمة اتجاه في التحليل قد استبعد بشكل واضح التعبئة من المشاركة السياسية ، واكد "Myron Weiner " الطبيعة التطوعية للمشاركة ، واعتبر أن التصويت أو الانتماء لمنظمات أو حضور المؤتمرات بناء على الاوامر لايدخل في نطاق المشاركة السياسية .

وهناك اتجاه اخر يمثله "Huntington" يجعل التعبئة من صميم المشاركة للاعتبارات التالية :

الاعتبار الأول : أن التميز بين المشاركة التلقائية والتعبئة تفرقة نظرية أكثر منها في الواقع العملي ، إضافة إلي أن المشاركة في العديد من النظم التنافسية والديمقراطية تحتوي علي عنصر الضغط أو الإكراه .

الاعتبار الثاني : أن كل النظم السياسية تشمل مزيجاً من المشاركة التلقائية والتعبئة ، وأن اختلفت طبيعة المزيج من نظام إلي آخر ، ومن فترة إلي فترة أخري ، فعلي المستوي الفردي ترتفع المشاركة التلقائية في النظم الديمقراطية عنها في النظم الديكتاتورية ، ومن الخطأ التقرير بأنه لا توجد مشاركة في النظم الشمولية بنوعيها التلقائي والتعبوي رغم اختلاف درجتها وشكلها .

الاعتبار الثالث : العلاقة الدينامية بين المشاركة التلقائية والتبعئة ، فالسلوك الذي ينظم كمشاركة تعبوية يمكن أن يصبح سلوكا داخليا ومشاركة ذاتية، فالتصويت في النظم الشمولية مثلا ، رغم أن دوافعه الأصلية هو الخوف الداخلي، فأنه يمكن أن يصبح إرادة التعبير عن الواجب المدني التي تشير إلي تأييد النظام وقيادته والعكس صحيح فالمشاركة التلقائية يمكن أن تصبح مشاركة بالإكراه حيث تسعي الحكومة والمعارضة إلي الانتشار والسيطرة لخدمة مصالحها الخاصة .

الاعتبار الرابع : أن كلا من المشاركة التلقائية والتعبئة لها تأثير هام علي النظام السياسي والقيادات السياسية .

ثانياً : المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية :

علي ضوء ما سبق تختلف المشاركة عن الاهتمام من ناحية ، وعن التفاعل من ناحية أخري ، فالاهتمام يعني عدم السلبية بحيث يشعر المواطن العادي أن الدولة والشئون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثير وتأثرا سواء أدى ذلك الي استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي ام لا .

أما التفاعل فهو يعني التجاوب بحيث ينسي المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي، ويشكل هذا التفاعل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة. فالاهتمام قد يؤدي إلي التفاعل ، وكذلك تفرضه المشاركة . ومن هنا يمكن القول بأن الاهتمام حقيقة ذاتية تنبع من شخصية المواطن ، أما المشاركة فهي إجراء نظامي يسمح به الهيكل السياسي أما التفاعل فأنه نتيجة لكليهما من حيث علاقة الفرد بالدولة .

وقد تباينت المصادر الفكرية للمشاركة السياسية من مجتمع لآخر وفقاً للأيديولوجية السائدة ، إلا أنه يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في هذا المجال .

- الاتجاه الليبرالي .

- الاتجاه الاشتراكي .

في أطار الفكر الليبرالي هناك مدرسة تنظر للمشاركة السياسية علي أنها مجرد مشاركة انتخابية وتسمي بالمدرسة الوسائلية التي تري في المشاركة وسيلة لردع الاستبداد وتركيز السلطة والبيروقراطية والدفاع عن مصالح الفرد .

وقد ينتهي الأمر وفقا لأصحاب هذه المدرسة بالمشاركة الفعلية في العملية السياسية بأقلية نشطة وأغلبية غير نشطة ومشاركتها هامشية .

والمدرسة الثانية هي المدرسة التي يري أصحابها في المشاركة غاية ذات وظيفة تعليمية أساساً ، وترفع لواء المشاركة الجماهيرية بغض النظر عن فعاليتها وهكذا يمكن القول بأن التقاليد البرلمانية حصرت المشاركة في إطار المدخلات وجعلت منها موضع أسهام ورقابة معا سواء في صورة انتخاب أو في صورة استفتاء أو كليهما معا أومساندة سياسية ، أما مخرج العملية السياسية الذي يحقق أساساً أشباع حاجات وطموح المجتمع ، فتركت هذه التقاليد الليبرالية تحقيق الاشباع الجماهيري الي المساومة أو الصراع .

وفي الاتجاه الاشتراكي يمكن التمييز بين مدرستين الأولي مثالية تقدم نظرة غير واقعية للمشاركة والثانية عملية ، قدمت تصورا أخذ طريقه إلي التطبيق ولو الجزئي . وتتفق المدرستان في أن المشاركة غاية ويجب أن تكون جماهيرية وقد جعلت التقاليد الاشتراكية مجال المشاركة هو مخرجات العملية السياسية سواء بالاسهام والمساندة أو تحقيق اشباع منها أو رقابة عليها أما ما عدا ذلك فليس مجال المشاركة الجماهيرية وانما موضع نشاط العقائديين .

ويمكن القول أن الثورة الديمقراطية التي انطلقت منذ نهاية الثمانينيات قد اطاحت بأيديولوجيات مؤثرة أبرزها الماركسية وتطبيقاتها ، واستقرت مفاهيمها

ذات الطابع الليبرالي التي تقوم علي التعددية السياسية وحرية الفكر والرأي وحقوق الانسان .

وتقوم المشاركة السياسية في إطار النظام السياسي بالوظائف التالية :

١ – في مجال الترضية تقوم بخلق وتعديل الأدوار السياسية .

٢ – في مجال الكفاية يقوم المشاركون بخلق وتعديل استخدامات الموارد المتاحة للنظام حتى يحقق أهدافه .

٣ – في مجال المرونة يقوم المشاركون بخلق وتعديل شرعية النظام والقرار .

المبحـــث الثانى
أبعاد وعوامل أزمة المشاركة السياسية

هناك ثلاث مجموعات من الأسباب تتضافر فيما بينها لتقود إلي أزمة المشاركة السياسية ، وتتعلق المجموعة الأولي منها باحتكار النخبة الحاكمة للسلطة ، وتدور المجموعة الثانية حول المؤسسات السياسية من حيث الشكل والمضمون والدور الذي تقوم به في المجتمع وترتبط المجموعة الثالثة من الأسباب بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

أولاً : أبعاد أزمة المشاركة في الدول النامية :

تتمثل عناصر أزمة المشاركة السياسية في حاجة النظم السياسية إلي الاستقرار والاستمرار من ناحية ، ورغبة الشعوب المتزايدة في التحكم في مصائرهم من ناحية أخري . وقد عكست هذه الأزمة نفسها علي قدرات النظم السياسية فظهر ضعف القدرة والأداء وعدم الفعالية وشكلية الأطر والقنوات واللامبالاة والسلبية .

ورغم تشابك وتعقد أبعاد هذه الأزمة إلا أنه يمكن تحديد أبرزها علي النحو التالي:

١ – يتمثل البعد الأول لهذه الأزمة في الاختلال بين شرائح المشاركين وغير المهتمين والمتطرفين ، فهناك تقلص واضح في الشرائح ألأولي ، وتضخم ملحوظ في الشرائح الثانية بفعل انتشار الفقر والأمية وغياب التنظيمات الوسيطة وطغيان عنصر الشباب .

٢ـ البعد الثاني هو الطابع الشكلي الموسمي غير المؤثر للمشاركة ، وهو ما يعكس قصور النظم في إدراك طبيعة التطور الإنساني المعاصر الذي يجسد طبيعة المجتمع الجماهيري ، وزيادة ثقل المواطن العادي في الحياة السياسية .

فالمشاركة السياسية في معظم الدول النامية تتصف بالشكلية وعدم الفعالية حيث تقوم النخب السياسية باتخاذ القرارات ، ثم تدعو الجماهير للمشاركة من خلال التصويت في انتخابات واستفتاءات تخضع لكثير من صور التلاعب والتزوير. وهكذا يجد الفرد نفسه خاضعاً لقرارات وسياسات لم يسهم حقيقة في صنعها ولا تعبر عن آماله ومطالبة بما في ذلك اختيار رئيس الدولة وممثليه في المجالس النيابية . وتتكرر هذه الصورة بشكل مختلف في النظم القائمة علي أسس مذهبية حيث يدور النقاش العام حول أسئلة وإجابات سابقة التجهيز مما يجعل عملية المشاركة ذات طابع شكلي غير حقيقي .

وتشهد الكثير من النظم السياسية في الدول النامية ظاهرة المرشح الواحد لتؤكد مدي شكلية المشاركة السياسية ، ويتعدى هذا الوضع نظم الحزب الواحد إلي النظم التي تأخذ شكلياً بالتعدد الحزبي أو بالثنائية الحزبية ، فالانتخابات وأن كانت رسمياً مفتوحة ويتعدد فيها المرشحون والبدائل إلا أن المعارضة لا تملك المقومات المادية والإعلامية وغيرها لتحقيق الفوز في هذه الانتخابات ، وهي المقومات التي يستأثر بها عادة حزب الحكومة إلي جانب جميع صور الضغط التي تمارس علي الناخبين وتلاعب السلطات الحكومية بنتائج الانتخابات .

ومن سمات المشاركة السياسية في هذه الدول ، إلي جانب الشكلية وعدم الفعالية ، الموسمية أي أنها تقتصر علي التصويت في الانتخابات الدورية .

٣ – أما البعد الثالث فهو أن المشاركة السياسية تأخذ شكل التعبئة بهدف خلق المساندة للنظم الحاكمة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقة نابعة من اهتمام المواطن وارادته وقدرته علي التأثير في القرارات . ومن صور المساندة التي تأخذها عملية المساندة لسياسات انظام ، المظاهرات والمسيرات والاحتفالات العامة والمؤتمرات الجماهيرية ، كما تصير الانتخابات العامة وسيلة لدعم شرعية النظام القائم في مواجهة الرأي العام الخارجي ، وليست وسيلة للمشاركة الحقيقية .

ثانياً : عوامل أزمة المشاركة في الدول النامية :

أن مستوي المشاركة السياسية في مجتمع ما يتناغم مع مستوي التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالمجتمع الحديث هو مجتمع مشارك عكس المجتمع التقليدي فهو يتسم بعدم المشاركة ، والاختلاف الأساسي بين المجتمعين يكمن في نطاق وكثافة وأسس المشاركة السياسية ويعود أخفاق النظم الحاكمة في العالم الثالث في توسيع قاعدة المشاركة السياسية إلي شبكة معقدة من العوامل منها ما يرتبط بالنخبة الحاكمة أو بالمؤسسات السياسية أو بالظروف الاقتصادية والاجتماعية وهي :

١ – التفاوت الاقتصادي – الاجتماعي الحاد :

أن ظواهر الاختلال في توزيع الدخول والثروات والتفاوت الملحوظ في الأوضاع المعيشية ، وعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي من الأمور الملموسة في الدول النامية .

وتنقسم مجتمعات الدول النامية بشكل حاد إلي أغنياء وفقراء دون وجود طبقات وسطي حقيقية حيث تسيطر نسبة قليلة من السكان يمثلون الشريحة ذات الدخل الأعلى علي ما بين عشرين إلي أربعين في المائة من إجمالي الدخل القومي .

وقد أخفقت هذه الدول في توفير الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي والحريات الاقتصادية والسياسية للمواطن العادي حتى يمكنه المشاركة في السياسة ، وتتبدد طاقة الأفراد الذين يعيشون دون مستوي الكفاف في الصراع اليومي بهدف الحصول علي القوت ، ولا يتبقى لهم من الجهد والوقت ما يمكنهم توجيهه نحو المشاركة السياسية ، ثم أن أية شجاعة يمكن أن تتوفر لمثل هؤلاء الأفراد في مواجهة سلطة تستطيع تهديد موارد رزقهم .

وتؤدي هذه العوامل في مجملها إلي جمود الحراك وتكريس عدم المساواة ، ويتوقف تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية الايجابي علي ما يدركه الفرد من الطاقات الكامنة فيها .

٢ – انخفاض درجة الوعي السياسي :

والوعي يعني معرفة المواطن بحقوقه السياسية وواجباته ، وما يجري حوله من أحداث ووقائع ، وكذلك قدرة المواطن علي التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة العناصر، بالإضافة إلي قدرة المواطن علي تجاوز خبرات الجماعة أو الجماعات الصغيرة التي ينتمي إليها ليعانق خبرات ومشكلات المجتمع السياسي ككل.

والوعي السياسي بهذا المعني يفترض عدة متطلبات أهمها التعليم والخبرة والحرية الإعلامية أي حق الفرد في الحصول علي المعلومات من مختلف المصادر وهي متطلبات لا تتوفر في غالبية الدول النامية ، ويبرز ذلك واضحاً في شأن التعليم حيث تبلغ تسجل الأمية نسب عالية في دول مثل مصر والسودان والمغرب ، بالإضافة إلي ضغوط الموارد لاستيعاب مزيد من التلاميذ كما أن غالبية سكان الدول النامية يعملون في الزراعة والرعي ، وتظل خبرات معظمهم محدودة بحدود المنطقة التي يعيشون فيها ، وتصير المشاركة السياسية وغيرها ظواهر غريبة عنهم يتعذر عليهم التعامل معها بالإضافة إلي الخوف التقليدي من السلطة السياسية وما يرتبط بها .

ومن ناحية أخري فأنه لا موضع للحديث عن توفر قدر معقول من المعلومات للأفراد والجماعات لتسهيل مشاركتهم الفعالة في العملية السياسية في معظم بلدان العالم الثالث وانتشار فجوة عدم المصداقية والشك مما يؤدي إلي انتشار اللامبالاة والسلبية بين الأفراد .

٣ – ضعف المشاركة في المجالات غير السياسية :

هناك قدر من الارتباط بين المشاركة السياسية والمشاركة في المجالات غير السياسية مثل مشاركة الفرد في صنع القرارات في نطاق الأسرة والمدرسة والجامعة والمصنع ، فمثل هذه المشاركة في المجالات الإجتماعية تؤثر في اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي والعملية السياسية ، بحيث يمكن القول أن المشاركة السياسية علي نطاق واسع عادة ما تصاحبها مشاركة واسعة فعالة في هذه الميادين الاجتماعية .

وهناك سمة أخري ولما كانت العلاقات داخل الأسرة في غالبية البلاد النامية غير ديمقراطية ولا تشجع علي المشاركة ، كان لابد أن ينعكس ذلك علي الحياة السياسية في شكل انخفاض معدلات المشاركة السياسية خاصة في ظل انتشار الخوف التقليدي من السلطة ، وما يرتبط بها علي مستوي المواطن العادي في البلدان النامية، وهو ما يقود إلي ما يسمي "التجنب " . للحياة الاجتماعية علي المستوي الأسري في البلاد المتخلفة تؤثر سلبيا علي امكانات المشاركة السياسية ، وهي التنافس الشخصي الذي يظل ملازما للفرد عبر مراحل نموه المختلفة ، الأمر الذي يؤدي إلي صعوبة التنظيم الجماعي والعمل بروح الفريق كتعبير مباشر عن التنافس والصراع في الحياة الاجتماعية .

وقد أوضحت نتائج دراسة مقارنة في خمس دول هي بريطانيا وايطاليا والمكسيك وألمانيا والولايات المتحدة ارتباط ارتفاع معدلات المشاركة السياسية بمستويات مرتفعة من النشاط الاجتماعي والتنظيمي ، وأن المشاركة في قرارات المنظمات غير السياسية تكون تراكمية ، فالمرء المشارك في مثل هذه المنظمات يكون أكثر استعداداً للمشاركة السياسية .

ويمكن النظر إلي المشاركة السياسية علي أنها حالة خاصة من المشاركة العامة في الأنشطة المجتمعية وأن كان هذا لا يعني أن كل فرد نشط اجتماعياً يصبح نشطا سياسيا ، ولكن يصبح من السهل عليه الانضمام إلي المشاركة السياسية .

٤ – غياب الطبقات والقوي الاجتماعية الوسطي أو ضعفها :

هذا العامل يشكل احد العناصر الأساسية لإخفاق النظم البرلمانية التي ظهرت في بعض الدول النامية ، فهذه النظم تم نقلها من الغرب وتطبيقها كواجهة غريبة ، مقطوعة عن جذورها الأساسية ، وظلت هذه المؤسسات البرلمانية عاجزة عن الوفاء بمطالب الجماهير ، وعن ترسيخ جذورها في الحياة السياسية لهذه الدول حيث أن مجتمعات هذه الدول أقرب في الواقع إلي المجتمعات الإقطاعية والقبلية والرعوية ، وهي مجتمعات تختلف كلية عن المجتمعات الغربية التي نقلت عنها هذه

النظم والمؤسسات ، كما أن غلبة الطابع التقليدي والتعدد المتنافر كسمات للثقافة السياسية لا يمثل أطاراً ملائماً لدعم عمليات المشاركة السياسية .

٥ – طغيان العنصر الشخصي علي العملية السياسية :

تلعب العناصر والولاءات الشخصية والأسرية والعشائرية والقبلية دوراً حاسما في عملية صنع القرار ، وتمارس القيادات سلطتها استنادا إلي هذه العناصر الشخصية وما يرتبط بذلك من عدم الرسمية .

وتنظر القيادات السياسية إلي بلدانها علي أنها تشكل عائلة أو قبيلة ضخمة تمثل هي الرأس بالنسبة لها ، ونتذكر في هذا الخصوص ما كان يردده العاهل المغربي الملك الحسن الثاني عن الطبيعة الفريدة للعائلة الحاكمة في المغرب .

ولا تقتصر هذه النظرة علي المجتمعات ذات النظم الملكية ، بل تتعداها إلي النظم الجمهورية ، ولنتذكر في هذا الصدد ما كان يردده الرئيس السادات في أكثر من مناسبة بأنه "كبير العائلة المصرية " .

وفي إطار هذا الحكم الأبوي ، الرعوي والعصبي يعتمد التأثير السياسي علي مدي الاقتراب من بؤرة السلطة السياسية ، أي موقع الشخص الحاكم من حيث التواجد المكاني والاستمرار الزمني بغض النظر عن التخصصات المهنية أو المناصب الرسمية .

ويطلق علي هؤلاء الأشخاص الأكثر قربا من الحاكم "الدائرة الضيقة" ، والنظم السياسية في الدول النامية تعبر في الواقع عن نظم الحكم الفردي أو علي الأقل عن حكم وسياسة النخبة دون أن تكون نظم مشاركة حقيقية .

كما يؤدي هذا العامل في أحد أبعاده إلي انقسام النخبة وغياب الاجماع حول الثوابت والقيم الموجهة للمجتمع ، وبروز تيارات سياسية متعددة ومنقسمة علي نفسها .

٦ – ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة :

وتتمثل هذه التنظيمات في الأحزاب وجماعات المصالح وجماعات ضاغطة ، وما يترتب بذلك من غياب الإطار المؤسسي ، رغم أهميته في توفر القنوات اللازمة للمشاركة .

ويلاحظ أن طغيان العنصر الشخصي علي العملية السياسية يصاحبه غياب المؤسسات وعدم الرسمية ، حيث تصير هذه المؤسسات – أن وجدت محدودة الأهمية والفعالية . ويجري صنع القرار بعيداً عن الأحزاب السياسية والبرلمانات التي تظل واجهة شكلية .

وتترتب علي عدم وجود أطر وقنوات واضحة لصنع القرار السياسي صعوبة التنبؤ المسبق بالقرار السياسي بدرجة معينة من الثقة أضف إلي ذلك ضعف أن لم يكن غياب الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة وعدم استقلاليتها ، وعدم تعبيرها عن قوي اجتماعية ذات وزن مؤثر . أن كل هذه العناصر تؤكد هامشية هذه الأطر التنظيمية ، وتنتهي العلاقة بين هذه التنظيمات الوسيطة والنظم الحاكمة في الكثير من الدول النامية إلي احتواء الثانية للأولي ، وتحول القوي المعارضة إلي العمل السري .

أن عدم قدرة المؤسسات علي استيعاب القوي الجديدة والتعبير عنها يجعل هذه القوي تنخرط في أساليب المشاركة غير التقليدية ، ومن هنا تظهر غلبة السلطة التنفيذية علي جميع السلطات الأخرى بدرجات متفاوتة في معظم الدول النامية ، كما تظهر أعمال العنف المضادة للنظام لغياب القنوات الرسمية أو ضعفها وعدم قدرتها علي التكييف مع المتغيرات والتحديات الجديدة ، ويؤدي ضعف وعدم فعالية المؤسسات السياسية إلي اختلال واضح لصالح المؤسسات البيروقراطية وسيطرتها علي الحياة السياسية ، وبروز البيروقراطية كقوة لها مصالحها وامتيازاتها التي تسعي إلي تحقيقها .

٧ – احتكار السلطة وتآكل شرعيتها :

أن رفض النخبة الحاكمة في الدول النامية لمطالب المشاركة السياسية التي تتقدم بها نخب أخري يعود إلي عدة دوافع منها :

– النظام القيمى الذي تتبناه هذه النخبة إذ رأي في توسيع المشاركة نوعا من التهديد لهذه القيم .

– مدي الإجماع السائد في المجتمع حول قيمة النظام النيابي .

- الصعوبة النفسية للنخبة الحاكمة في مشاركة القوة والسلطة السياسية مع المشاركين الجدد .

أن أي نظام سياسي لابد له لكي يضمن استمراره واستقراره من التمتع بالشرعية ، أي رضاء وتأييد ومساندة المواطنين ، والبديل لغياب الشرعية هو اللجوء للقوة والإكراه .

وهناك مصادر واضحة للشرعية في النظم السياسية في الدول المتقدمة حيث توجد قواعد واضحة ومحددة ومتفق عليها للممارسة السياسية ، علي عكس الأمر في الدول النامية ، ففي معظم الأحيان لا توجد قواعد محددة للعبة السياسية ولا آليات مستقرة لانتقال السلطة ، وهكذا تسعي النظم السياسية في هذه البلاد إلي البحث عن توليف العديد من مصادر الشرعية ، ومن هذه المصادر الدين والتقاليد والإنجاز والزعامة الملهمة .

وهناك علاقة طرديه بين المشاركة السياسية وشرعية النظام السياسي فوجود قنوات رسمية وفعالة للمشاركة تعبر القوي المختلفة من خلالها عن مصالحها وتمارس دورها في عملية صنع القرار يدعم شرعية النظام بينما غياب المشاركة السياسية يؤدي إلي تقليص شرعية النظام السياسي .

كما أن عدم الاهتمام بالمشاركة السياسية من جانب القيادة الملهمة يعد من نقاط الضعف الأساسية ، خاصة وأن عمليات التغير الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في ظل هذه القيادة تؤدي إلي بروز قوي جديدة ترغب في المشاركة وتسعي إليها ، ورفض الزعامة الملهمة للمشاركة السياسية يدفع هذه القوي للعمل السري ، ويزيد من حده أزمة المشاركة السياسية اختفاء الزعيم الكارزمي وسيادة حالة من الفراغ السياسي والمؤسسي تفتح المجال للصراع بين القوي المختلفة .

المبحث الثالث
متطلبات المشاركة السياسية في الدول النامية

تؤثر التغييرات في مستوي التنمية الاقتصادية والاجتماعية علي طبيعة ومستويات وأنماط المشاركة السياسية في المجتمع ، فتفرز التنمية عوامل متعددة منها ما يعزز مستويات المشاركة السياسية ويؤثر علي أنماطها ، ومنها ما يعرقل هذه المشاركة ويحد من نطاقها .

ويعالج هذا المبحث :

أولاً : محددات المشاركة السياسية .

ثانياً : نماذج دراسة العلاقة بين المشاركة والتنمية .

ثالثاً : علاقة المشاركة بمتغيرات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية .

أولاً: محددات المشاركة السياسية :

وفي هذا الإطار يثور التساؤل حول العوامل التي تعزز المشاركة فى المجتمع ، حيث يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

١- تميل مستويات المشاركة الساسية إلي الإختلاف داخل المجتمع وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية ، فتكون مشاركة الأكثر تعليما ودخلا ويشغلون مكانه عالية عادة اعلي من الأقل تعليما وغني ويشغلون مكانة متواضعة . فالتنمية تتيح فرصا أكثر للتعليم والعمل ، وبالتالي تصبح نسبة المشاركة أكبر في المجتمع، أي أن التنمية تضاعف فرص الحراك علي المستويين الأفقي والرأسي .

٢- تتضمن عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية توترا بين الجماعات الاجتماعية، ونشأة جماعة جديدة تهدد الجماعات ذات المكانه الأقل لتحسين

وضعها . ونتيجة لذلك يتضاعف الصراع بين الطبقات والجماعات ، ويؤدى اشتداده إلي تحول هذه الجماعة إلي السياسة أثر زيادة الوعي الجماعي .

٣ - أن هناك علاقة ايجابية بين التنمية وكثافة نشاط الروابط التي تتصل بالمشاركة السياسية ، فتعمل التنمية علي زيادة العلاقات الوظيفية وربط النخبة بالعامة . بعبارة أخرى فان النمو المعقد للاقتصاد يؤدى الي مضاعفة المنظمات والروابط وانضمام إعداد كبيرة من الأفراد اليها مثل جماعات رجال الأعمال واتحادات العمال وروابط الفلاحين والمنظمات الطائفية الجماعات الثقافية والدينية . فقي تركيا علي سبيل المثال رافقت عملية التنمية زيادة كبيرة في إعداد الروابط خاصة في الأقاليم الأقل نموا عنها في الأقاليم المتقدمة .

٤ – يترتب علي عمليات التنمية توسعا ملحوظا في وظائف الحكومة التي تتأثر كذلك بمستوي التنمية الاقتصادية .

٥ – تتمضن عملية التنمية ثقافة سياسية موحدة ، فالتنمية الوطنية تتم في الدولة الأمة حيث تميل علاقة الأفراد بها للسمو فوق كل الولاءات الأخرى . وتنتعش بالتالي عملية المشاركة السياسية فالمواطنون سواء أمام الدولة لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات ويعبر عن هذه العلاقة بمفهوم المواطنة .

وغم أن هناك اتجاها عاما يوضح زيادة مستويات وأشكال المشاركة السياسية مع زيادة التنمية الاقتصادية إلا أنه لا يتسم بهذا القدر من العمومية في الواقع العملي .

أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتزايد عادة أو تقل بشكل مستقر ، بينما تذبذب مستويات التصويت أو الأشكال الأخري للمشاركة بشكل كبير خلال فترة قصيرة من الزمن خاصة في الدول التي لا تزال في طور التخلف .

ومن ناحية أخري فأن الاختلاف في مستويات المشاركة السياسية بين المجتمعات لا يعبر بالضرورة عن الاختلافات في مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . فالدول الشيوعية الفقيرة في آسيا خاصة الصين وفيتنام تشهد مستويات عليا غير عادية من التعبئة ، كما أن معدلات التصويت في الأجزاء الأقل نموا في تركيا والهند أعلي منها في الأقاليم الأكثر نموا . ويلاحظ أن معدلات

التصويت لا تعكس مستويات المشاركة حيث نجد مستويات عالية من التصويت ، وأخري أقل من الأشكال الأخرى للمشاركة في الدول المتخلفة ، بينما نجد العكس في الدول المتقدمة حيث توجد معدلات تصويت أقل ، ومعدلات أعلي من الأشكال الأخرى للمشاركة .

كذلك تختلف مستويات مشاركة جماعات معينة في المجتمع من فترة لأخرى . ففي دول مثل فرنسا وتركيا واليابان والفلبين وباكستان نجد الإقبال علي التصويت أعلي في الريف منه في المدن ، علي عكس الحال في دول مثل شيلي ، فإن معدلات التصويت في المدن والريف تتغير بشكل جوهري خلال الزمن مع انخفاض في الريف وزيادة في المدن .

وفي تحليله للعوامل المسئولة عن المواطنة النشطة ، وجد "انكليز" أن العلاقة معتدلة بين امتداد الحضرية والمواطنة النشطة في كل من الأرجنتين وشيلي ونيجيريا ، وضعيفة في كل من الهند وبنجلادش ، كما تختفي هذه العلاقة عندما يمكن السيطرة علي خبرة التعليم والعمل .

وفي دراسة مستقلة عن أثر التعليم علي المشاركة السياسية في الهند ، وجد أنه عندما تتم السيطرة علي التعليم ، فأن الذين يعيشون في المدن تكون نسبة إقبالهم علي التصويت أقل تكراراً من الذين يعيشون في المناطق الريفية .

ويعود ارتفاع نسبة المشاركة السياسية في المدن عنها في الريف إلي اختلاف مستوي التعليم والمكانة والمهنة ، كما تميل معدلات التصويت إلي التقارب بين الريف والمدن كلما اقتربت معدلات تصويت السيدات في المدن من نظيرتها في الريف .

أن مستويات وأسس وأشكال المشاركة السياسية تتشكل وفقا للأولويات التي تعطيها النخب والجماعات والأفراد للمشاركة كهدف للتنمية أو كوسيلة لتحقيق أهداف تنموية أخري ، أو كونها أحد نواتج عملية التنمية .

ويمكن القول أن المشاركة السياسية قد تكون هدفا للتنمية كما أنها قد تكون من وسائلها أو نواتجها :

١ – المشاركة السياسية كهدف للتنمية :

أن المستويات العليا من المشاركة ترتبط بمستويات مماثلة من التنمية الاقتصادية – الاجتماعية ، فالمجتمع الذي يتمتع بمستويات تنموية عليا يعطي قيمة أكبر للمشاركة السياسية وينظر إليها علي أنها ضرورة لفعالية النظام السياسي وقيمة مطلوبة لذاتها وتؤكد الايديولوجيات والمعتقدات السائدة في المجتمع علي قيمة المشاركة السياسية كحقيقة واقعة في النظم السياسية في المجتمعات المتقدمة .

أما في المجتمعات الانتقالية فأن التغيير في مستويات وأسس وأشكال المشاركة السياسية جزء لا يتجزأ من العملية الانتقالية . وينظر للمشاركة في مثل هذه المجتمعات علي أنها هدف ينافس أهدافا أخري أو كوسيلة لتحقيق بعض الأهداف.

٢ – المشاركة السياسية كوسيلة للتنمية :

ينظر للمشاركة السياسية علي أنها وسيلة لتحقيق أهداف أخري عالية القيمة وإذا استطاع الفرد تحقيق أهدافه بالانتقال إلي المدينة أو بتولي وظيفة أعلي أو تحسين الوضع الاقتصادي ، فإن ذلك يكون بديلاً للمشاركة السياسية .

وتلعب تكلفة المشاركة السياسية دوراً هاماً في تحديد معدلاتها ، فإذا كانت تكلفة الوسائل الأخرى أقل سيلجأ إليها الفرد كبديل للمشاركة . كما تقيم الجماعات تكاليف وعوائد الخيارات البديلة ، وتلجأ إلي المساعدة الذاتية أولاً ثم إلي الضغط أو التعاون مع الجماعات الأخرى وأخيراً محاولة التأثير علي الحكومة .

وهكذا فأن المشاركة السياسية هي الملاذ الأخير عندما تستنفد الوسائل الأخرى لتحقيق أهداف الجماعة ، ويميل الفرد إلي العمل من خلال قنوات غير حكومية لتجنب التورط مع الآخرين أو مع الحكومة بما يحمله من مخاطر وصعوبات .

وعندما ينظر للمشاركة السياسية في المجتمعات النامية علي أنها أكثر الوسائل الواعدة لتحقيق أهداف مرغوبة فالترتيب الهرمي للخيارات يكون علي النحو التالي العمل الفردي غير السياسي ، فالعمل الفردي السياسي ، ثم العمل الجماعي غير السياسي وأخيراً العمل الجماعي السياسي .

٣ – المشاركة السياسية كناتج لعملية التنمية :

أن التغيرات التي تحدث في مستويات وأسس وأشكال المشاركة السياسية إنما هي نتيجة غير مقصودة أو نتاج عملية التنمية أكثر منها نتيجة لخيارات واعية من جانب الجماعات والنخب والأفراد .

ورغم تنوع وتعقد العلاقة ، فإن التنمية تميل بصفة عامة إلي تشجيع مستويات عليا من المشاركة السياسية ، أكثر تنوعا وتعقيداً في أشكالها وأسسها وهي علاقة ليست ثابتة ولا موحدة فقد تتأثر بالتوتر المجتمعي أو باتجاه النخبة وسياستها وغيرها .

وبصفة عامة فأن النخبة التي تعمل علي دعم بناء الأمة وبناء المجتمع والتنمية والمساواة والتكامل القومي تخلق ظروفاً تساعد علي توسيع وتنويع المشاركة السياسية وعلي المستوي الفردي فإن المشاركة السياسية قد تكون نتاج وضع اقتصادي اجتماعي مرتفع ، فالتنمية تزيد من أعداد المتعلمين الذين يشعرون بالقدرة علي التأثير علي سياسات الحكومة ، ويعتقدون بواجب مشاركة الفرد السياسة ، ويبدو أن الاستقلال الاقتصادي المتزايد ، حتى ولو ارتبط بمكانه اقتصادية اجتماعية متواضعة يعزز المشاركة ، وكذلك الاشتراك التنظيمي ، وأحيانا قد يؤدي أمتداد عملية المشاركة لجماعات جديدة إلي تغيير قيم ومواضيع السياسة بطرق تعزل النخب ، وتحدد المشاركة السياسية خيارات النخب والجماعات السياسية كنتاج للتنمية .

ثانياً : نماذج دراسة العلاقة بين المشاركة والتنمية :

يحتل توسيع نطاق المشاركة السياسية أهمية مختلفة في المجتمعات ، تتباين وفق اختلاف مستويات التحديث والتنمية ، وقد خضعت العلاقة بين التنمية والديمقراطية والمشاركة لدراسات عديدة مقارنة .

فمن أبرز الاتجاهات السائدة ازاء المشاركة السياسية وتعكس النموذج الليبرالي هو الاتجاه الأمريكي بالإضافة إلي أربعة نماذج أخري تعكس الاتجاهات السياسية السائدة . ويعزو هذا النموذج عدم المساواة والعنف السياسي ونقص المشاركة

السياسية والديمقراطية إلي التخلف الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع ، ويري أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية الاقتصادية السريعة تجعل من الممكن تحقيق قدر من المساواة في توزيع الثروة وتعزيز الاستقرار السياسي وتوفير أسس للمشاركة السياسية علي نطاق واسع ، وبالتالي نظم حكومية أكثر ديمقراطية كما يوضح الشكل التالي (١)

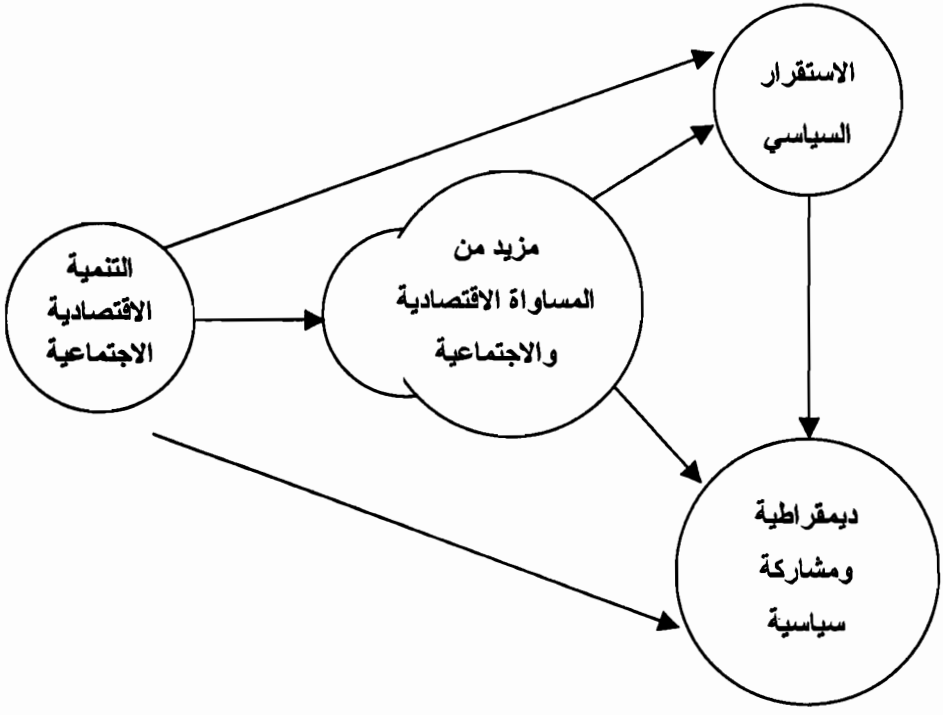

الشكل (١)

ويثير هذا النموذج تساؤلات عديدة أبرزها افتراض أن ظروف المجتمعات المتقدمة والمختلفة واحدة وبالتالي فأن العلاقة بين المشاركة السياسية والديمقراطية ومتغيرات التنمية واحدة وهو الأمر الذي ينفيه الواقع .

كما يتجاهل هذا النموذج تأثير عملية التغير من مستوي تنموي إلي مستوي آخر علي الاستقرار والمساواة والمشاركة ، ويفترض أن العلاقة السببية تنتقل من الاقتصاد إلي السياسة أكثر منها في الاتجاه العكسي وهو الأمر الذي تطرأ عليه العديد من التغييرات .

فالمعدل المرتفع من النمو الاقتصادي يرتبط غالباً بزيادة عدم المساواة في الدخل وتوزيع الملكية في الدول الحديثة ، ويذهب بعض الاقتصاديين مثل , Adelman" "Morris إلي أن آلية عملية التنمية الاقتصادية تعمل ضد الفقراء ، وأن المستفيد الأكبر منها هو الطبقة المتوسطة والجماعات ذات الدخل الأعلى .

ويبدو أن هناك أربعة نماذج بشكل خاص هي البورجوازية والأوتوقراطية والشعبية والتكنوقراطية لدراسة العلاقة بين متغيرات التنمية والمشاركة وأن كان هذا لا يعني أن هذه النماذج هي الامكانات الوحيدة المتاحة منطقياً أو عملياً .

فهناك بعض الدول توصف بأنها "دولة ذات مستوي منخفض ثابت " ويتسم هذا النموذج بانخفاض المشاركة السياسية والاستقرار ، والمساواة تعكس المشاركة في الفقر أكثر من أعادة التوزيع على نحو فعال .

كما أن النظم الثورية الناجحة تقدم نموذجا أخر يمتاز بالتوسع السريع في المشاركة وإعادة التوزيع الجوهري للدخول والثروة ، رغم انه يظهر في المراحل التالية التوتر بين النمو الاقتصادي والمساواة الاجتماعية ، ولكن الثورات الناجحة نادرة.

أن العلاقة بين المشاركة ومتغيرات التنمية الرئيسية في الدول التي تجاوزت مرحلة الدولة ذات المستوي المنخفض الثابت - ولم تشهد ثورة ناجحة – تتغير خلال المراحل المختلفة للمشاركة السياسية باعتبارها المتغير المستقل ونشير هنا إلى مرحلتين اساسيتين :

في المرحلة الأولي تبدأ التنمية الاقتصادية ، وتزداد عدم المساواة الأقتصادية خاصة في الريف ، وتنشأ الأسس الآقتصادية والاجتماعية لتوسيع نطاق المشاركة السياسية .

وعند هذه النقطة يتعين على المجتمع الاختيار بين البورجوازية والاوتوقراطية . وفي حالة اختيار النموذج البورجوازى ، فان المشاركة السياسية تتسع لشمل الطبقة الحضرية المتوسطة ، ويتم النمو الاقتصادى على نحو سريع مناسب ، كما يزداد

التفاوت الاقتصادي كأثر مصاحب لهذا النمو الاقتصادي ، وكنتيجة لاستفادة الطبقة المتوسطة من قوتها السياسية لتحقيق مزيد من أهدافها.

ويساعد تطوير المؤسسات الانتخابية والبرلمانية التي توفر قنوات للمشاركة السياسية لجماعات الطبقة المتوسطة علي الاستقرار السياسي في المدي القصير علي الأقل . ومع مرور الزمن ينمو اتساع الطبقة المتوسطة ببطء أثر عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن التنمية وتوسيع نطاق المشاركة لهذه الطبقة ، ومع استمرار عمليات التنمية تصبح الطبقات الدنيا في حالة تعبئة اجتماعية وتبدأ في المطالبة بفرص للمشاركة السياسية ، ونصيبها من القوة السياسية وعند هذه النقطة يتحرك النظام القائم إلي المرحلة الثانية ويواجه مسألة الأختيار بين النموذج التكنوقراطي أو النموذج الشعبي للتطور .

أما إذا تبني المجتمع النموذج الأوتوقراطي في المرحلة الأولي حيث يوجد تركيز في القوة وقمع للمشاركة السياسية للطبقة المتوسطة ، وتزايد النمو الاقتصادي ، وتعزيز المساواة الاقتصادية والاجتماعية كطريق لضمان تأييد الطبقات الدنيا ضد الطبقات الوسطي لدعم هذه المساواة فأن التساؤل هنا هل تلجأ السلطات الحكومية لاستخدام القوة لفرض إصلاح ما علي الطبقة التقليدية المسيطرة التي تعارض هذا الإصلاح ؟ إذا كان في أمكان الحكومة القيام بمثل هذا الفعل ، فإن الاتجاه نحو عدم المساواة الاقتصادية الناتج عن النمو الاقتصادي سوف يتراجع ، وتنشأ طبقة أساسية من صغار ملاك الأراضي في الريف .

أن تحقيق هذه التنمية يتطلب تركيز السلطة وتنفيذاً بيروقراطيا فعالا لهذه السياسات .

وهكذا فإذا سار النظام في هذا الاتجاه ، فانه قد يحقق استقرار سياسياً في المدى القصير طالما أمكن أبعاد الطبقات المتوسطة الحضرية عن العملية السياسية . وقد يواجه هذا الاستقرار التحدي من جانب جماعات الطبقة الوسطي مثل الضباط الذين يتولون مراكز استراتيجية للمطالبة بالمشاركة السياسية وفرص للحراك الفردي بالإضافة إلي الثراء الشخصي الذي يوفره النمو الاقتصادي . وفي المدي

الطويل يواجه النظام التحدي من جانب الطبقات الدنيا التي استفادت من الإجراءات التي دعمت المساواة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يسعون إلي فرص أخري للدخول إلي النظام السياسي .

عند هذه النقطة فأن النموذج الاوتوقراطي مثله مثل النموذج البورجوازي يواجه المرحلة الثانية بمشكلتها وهي أسلوب وطريقة توفير فرص المشاركة السياسية للطبقات الدنيا .

أحد الاجابات المطروحة لهذا التحدي هو النموذج التكنوقراطي للتنمية الذي يتميز بانخفاض مستويات المشاركة السياسية ، وارتفاع معدلات الاستثمار وخاصة الاجنبى ، والنمو الاقتصادي وزيادة المساواة في الدخل .

ويفترض هذا النموذج ضرورة انخفاض مستوي المشاركة السياسية مؤقتاً علي الأقل لدعم التنمية الاقتصادية ، وهذه التنمية تتضمن بالضرورة زيادة عدم المساواه في الدخل علي الأقل مؤقتاً .

والسؤال الذي يحتاج إلي إجابة هو إلي أي مدى ستتفق زيادة عدم المساواة في الدخل مع دعم المستويات المنخفضة من المشاركة السياسية ؟

أن المزج بين الجهود الحكومية لكبح المشاركة السياسية وبناء القهر والضغط يؤدي حتما إلي "انفجار في المشاركة" "Participation Explosion" يطيح بالنظام السياسي القائم ، وقد يؤدي إلي تعديل جوهري في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي (انظر الشكل ٢) .

أما التتابع السببي في النموذج الشعبي للتنمية فيتخذ المسار العكسي لنظيره في النموذج التكنوقراطي . فارتفاع مستويات المشاركة السياسية وزيادتها يواكب توسيع العوائد الحكومية وسياسات الرفاهة ، وكذلك تزيد المساواة الاقتصادية ، كما تتميز معدلات النمو الاقتصادي بالانخفاض النسبي متي كان ذلك ضرورياً .

ويؤدي هذا النمط من التطور إلي تزايد الصراع الاجتماعي والاستقطاب في المجتمع ، إذ تشارك جماعات متزايدة في الكساد أو العائد الاقتصادي وفي الوقت

الذي يؤدي فيه النموذج التكنوقراطي إلي القمع الحكومي لمنع المشاركة السياسية ، يقود النموذج الشعبي إلي صراع مدني نتيجة للمشاركة السياسية (انظر الشكل٣) .

وفي كلتا الحالتين فإن دينامية العلاقات بين المتغيرات تميل إلي إنتاج دائرة مفرغة تحقق الاتجاهات المسيطرة بها الدرجة القصوى لقيمة كل متغير .

ففي النموذج التكنوقراطي تؤدي المحددات الناتجة عنه في نهاية الأمر إلي انفجار في المشاركة ، أما تلك الناجمة عن النموذج الشعبي فقد تؤدى الى الفوضى الشاملة في المجتمع نتيجة الحرب الأهلية أو إلي انحسار المشاركة حيث يستولي الجيش علي السلطة ويقمع المشاركة .

وإذا ظل العسكريون في السلطة ، فقد يلجأون إلي إعادة توجيه المجتمع تجاه النمط التكنوقراطي ، وفي حالة انسحابهم منها فإن المجتمع قد يستأنف دورة جديدة في النموذج الشعبي .

أن التفرقة بين المرحلة الأولي والثانية ، وبين نمطي البرجوازية والأوتوقراطية في المرحلة الأولي ، والنمطين الشعبي والتكنوقراطي في الثانية ، إنما تعني أن العلاقة بين المشاركة السياسية والأهداف التنموية الأخري أكثر تعقيداً مما يفترضه النمط الليبرالي .

ففي المرحلة الأولي يوجد صراع بين توسيع المشاركة السياسية وتحقيق مساواة اقتصادية اجتماعية متزايدة ، وفي المرحلة الثانية يوجد صراع أيضاً بين توسيع المشاركة السياسية والنمو الاقتصادي الأكثر سرعة .

وفي كلتا المرحلتين فإن الاستراتيجيات التنموية قد تعطى الأولويات لأهداف أخري غير المشاركة السياسية ، وتسعي إلي الحد منها بغية تحقيق هذه الأهداف . وتوظف النخبة الرئيسية اتجاهاتها في كلتا المرحلتين ازاء المشاركة السياسية لخدمة الأهداف الأخرى .

الشكل (٢)

الدائرة المفرغة للنموذج التكنولوقراطي

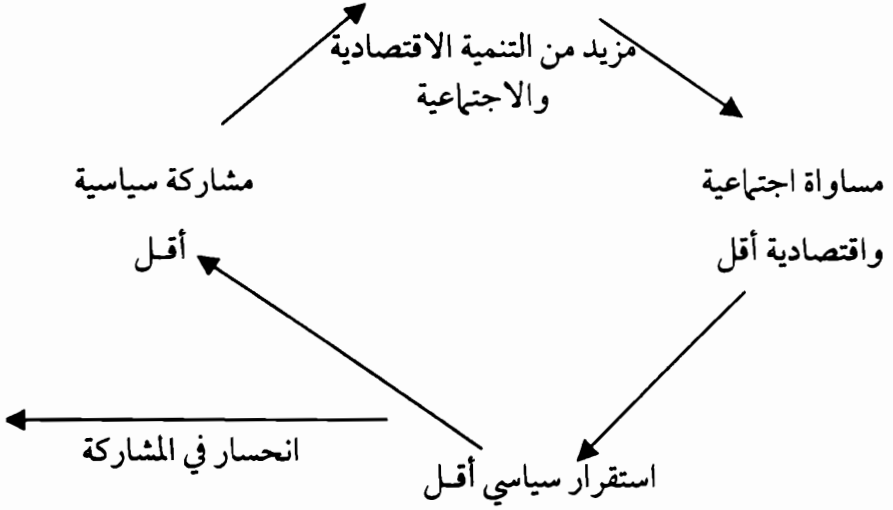

الشكل (٣)

الدائرة المفرغة للنموذج الشعبي

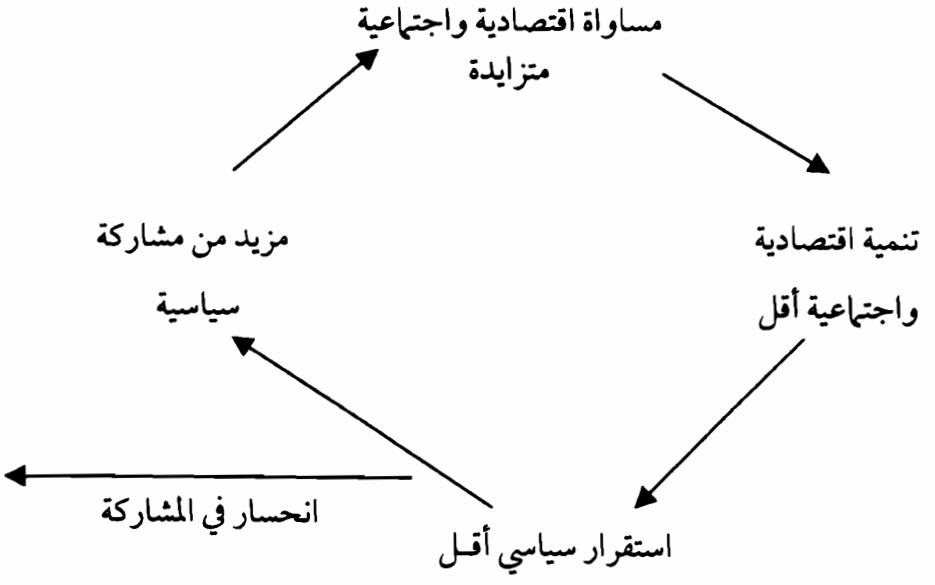

وهكذا في المرحلة الأولي فإن مزيداً من المشاركة السياسية يتوافق مع النمو وليس مع العدالة ، وفي المرحلة الثانية فإن مزيداً من المشاركة السياسية يتوافق مع العدالة ، وليس مع النمو .

وعلي عكس النموذج الليبرالي فأن النماذج الأربعة تفترض علي الأقل عدم التوافق بين الأهداف الممكنة للتنمية بالإضافة إلي أن هذه النماذج تفترض دوراً هاماً متزايداً للمشاركة السياسية كعامل مستقل ومتغير تابع علي عكس النموذج الليبرالي.

وتعد هذه النماذج بالطبع أنماطاً مثالية مثلها مثل النموذج الليبرالي ، وبعض الدول تقترب من نمط أو آخر ، علي حين أن البعض الآخر يغير اتجاهه بشكل حاد في اتجاه آخر . فإيران وتايوان علي سبيل المثال خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات كان نظامها يميل إلي النمط الاوتوقراطي ، علي حين أن النظام في كل من كولومبيا وتايلاند بعد عام ١٩٧٣ ، به سمات كثيرة من النموذج البرجوازي ، وتحولت بيرو خلال أواخر الستينيات من النموذج البرجوازي إلي النمط الاوتوقراطي ، ومثلت البرازيل في أواخر الخمسينات وأوائل الستينيات النمـوذج الشعبي الذي انتهي عام ١٩٦٤ بانقلاب عسكري ، وتلاه انحسار المشاركة السياسية .

وفي اخر الستينيات وأوائل السعبينات وقفت البرازيل عكس شيلي التي مثلت حتى عام ١٩٧٣ النموذج الشعبي على وجه التقريب ، ومن الدول التي اتجهت إلي النموذج الشعبي في فترة أو أخرى الهند وسريلانكا وتانزانيا وأرجواى ، وتحركت كل من أندونيسا وساحل العاج وكينياو اسبانيا في ظل حكم فرانكو في الاتجاه التكنوقراطي .

ثالثا : علاقة المشاركة السياسية بمتغيرات التنمية :

استحوذت العلاقة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنمية السياسية عامة والمشاركة السياسية خاصة باهتمام المشتغلين في مجال النظرية السياسية والاجتماع السياسي والاتصال والعلوم الاجتماعية .

ورغم عدم عمومية هذه الدراسات وتعبيرها عن قيم الحضارة الغربية ، فأنها تعني بتوسيع وكثافة المشاركة السياسية من جانب وتسمح بتحديد متغيرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي المؤثر عليها من ناحية أخري .

فقدم "روسيت" تحليلاً لسبعة وأربعين بلدا لقياس العلاقة بين الديمقراطية والمساواة الاقتصادية أو للعلاقة التبادلية بين التنمية والديمقراطية ، وتوصل إلي أن أي دولة لا يمكنها الحافظ على الشكل الديمقراطي للنظام إذا تم توزيع العوائد الاقتصادية على نحو غير متساوي بين مواطنيها .

وحلل " كاترايت " العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والتمثيل السياسي والتنمية من خلال دراسة أربعة وأربعين دولة غير شيوعي ، وأكد وجود علاقة تبادلية واسعة بين المساواة الاقتصادية والديمقراطية السياسية وهي علاقة مستمرة عند ثبات التنمية الاقتصادية .

كما حللت دراسة أخرى العلاقة بين المشاركة والمكانة والدخل والتعليم وغيرها فأوضحت أن ارتفاع المكانة وزيادة الدخل وارتفاع مستوي التعليم يؤدي إلي زيادة مستوي المشاركة السياسية .

ويحث "سيمور ليبست" العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية ، وانتهي إلي وجود علاقة بينهما ، وأوضح "كولمان" أن المستويات العليا في التنمية السياسية تميل للارتباط بنمو الثروة .

وأشار "ألموند وبأول" إلي قدرة النظام علي مواجهة مشاكل التنمية ومنها أن توسيع المشاركة السياسية يرتبط بالقدرة الاستخراجية والقدرة التنظيمية ، وأكد "كارل دويتش" علي أثر التعبئة الاجتماعية في العملية السياسية .

وعالج "دانيال ليرنر " التحديث السياسي وقدم نموذجا للانتقال من المجتمع التقليدي إلي المجتمع الحديث .

١ – علاقة المشاركة بالمتغيرات الاقتصادية :

تشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الثروة والتصنيع والمشاركة السياسية، حيث تؤكد دراسة " ليبست " ارتفاع مستوى التصنيع والدخل في

المجتمعات الديمقراطية عكس المجتمعات الديكتاتورية . ويترتب على الارتفاع في مستويات الدخل والتصنيع ارتفاع مستوى المشاركة السياسية .

ويؤكد " كرإمر " أن انخفاض الدخل الحقيقي يضعف التصويت لصالح حزب الرئيس الحاكم ، وارتفاعه يؤدي إلى زيادة التصويت .

كما تؤكد دراسة " مولر" نفس النتيجة بالنسبة لشعبية الرئيس عند حدوث تدهور اقتصادي مفاجىء حيث يظهر سخط الجماهير بشكل واضح ، أما ما عدا ذلك فلا يجسد الرضا بنفس درجة السخط . ويوضح " بلوم وبرايس " أنة في أوقات الشدة يصير العامل الاقتصادي هو العامل البارز، أما في أوقات الرخاء فان أهميته تتضاءل أمام العوامل الاخري.

وتوضح الدراسات السابقة وجود متغير وسيط بين الأبعاد الاقتصادية والمشاركة السياسية وهو متغير البيئة الاجتماعية .

وعند المستويات الأكثر ارتفاعا من التنمية ، يرتبط توسيع المشاركة السياسية باتباع النموذج الشعبي بتزايد المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، أما في النموذج التكنوقراطي يرتبط ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والاهتمام المحدود بقضايا المساواة بعملية قمع المشاركة السياسية .

وفي المراحل المبكرة من التنمية يرتبط التوسع في المشاركة السياسية بانخفاض المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، كما يرتبط انخفاض المشاركة السياسية بالنموذج الاوتوقراطي ، كما ترتبط المشاركة المتزايدة للطبقة المتوسطة بالنموذج الاوتوقراطي ، وترتبط المشاركة المتزايدة للطبقة المتوسطة بالنموذج االبرجوازي وقد يتوافق هذا مع معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي .

ورغم أن المزيد من المشاركة الاقتصادية لايؤدى إلي المزيد من المشاركة السياسية فإن هناك بعض الدلائل التي تشير إلي أن المزيد من المشاركة السياسية يؤدي إلي مزيد من المساواة في توزيع الناتج القومي .

وبصفة عامة تركز الدراسات علي متغيرات ستة لبحث العلاقة بين المشاركة والوضع الاقتصادي علي المستوي الفردي هي : الدخل والتعليم والمهنة والإقامة والسن والنوع .

أ) الدخـل :

وهو الذي يوفر متطلبات المشاركة السياسية حيث تشير الدراسات إلي أن الدخل هو الذي يحدد معدل المشاركة ، فيرتفع كلما ارتفع الدخل ، وتفسر الدراسات ذلك بأن زيادة الدخل توفر للفرد الوقت وتمكنه من الحصول علي المعلومات وتوسع من خبرته كما تضفي عليه نوعا من الهيبة . وتتوقف مشاركة الفرد النشطة علي إدراكه لفعالية دخله في التأثير علي مجريات الأمور .

وهكذا يرتبط الدخل ارتباطاً قوياً بالمشاركة السياسية ولعل دراسة "Brower" حول علاقة الدخل بالتصويت في انتخابات الرئاسة في كولومبيا عام ١٩٧٠ نموذج لاثار الاختلاف في الدخل علي نتائج التصويت . وتشير بعض الدراسات إلي أهمية الاستقلال والتبعية في عملية المشاركة السياسية .

ب) التعليـــم :

وهو يرتبط بالمشاركة بعلاقة طردية ، فالأفراد الذين علي قدر ملائم من التعليم لديهم المعرفة السياسية والمهارات الأساسية ، ومن ثم لديهم رأي في السياسة ودور في ممارستها ، ومن محددات هذه العلاقة إدراك المتعلم لقدرة ما أكتسبه علي التأثير علي صنع القرار ، وشعوره بأن المشاركة واجب .

وتوصلت دراسة إلي وجود علاقة تبادلية بين التعليم (نسبة المتعلمين) ونتائج التصويت في انتخابات الرئاسة في الفلبين في الفترة ما بين عامي ١٩٥٣-١٩٦٥ . فالأقل تعليما أقل وعياً وإدراكاً لفعالية أصواتهم .

ج) المهنـــة :

أن طبيعة المهن توفر متطلبات المشاركة السياسية ، فالأفراد ذوي المهن الأعلى وضعاً يميلون لأن يكونوا أكثر نشاطاً من الناحية السياسية من غيرهم .

وقد غيرت طبيعة الحياة السياسية في العالم الثالث من هذه النظرة حيث نجد العسكريين والعمال من أكثر الأفراد نشاطاً سياسياً في بعض الدول . وقد أدي عدم شيوع اشتغال العسكريين بالسياسية والقيود المفروضة حول الحركة العمالية إلي ميل بعض الباحثين إلى التأكيد على أن ادراك فعالية المهنة هو الذي يحدد علاقتها بالمشاركة السياسية :

د) محل الإقامة :

والاتجاه العام لدي الباحثين أن المشاركة ترتفع في المدن عنها في الريف لوجود شبكات اتصالية بها تجعلها نموذجية لتسهيل التفاعل الاجتماعي ، غير أن بعض الباحثين يؤكدون أن تطور الاتصال الجماهيري وحركة الهجرة الحضرية – الريفية جعل الاقامة في الحضر لا تعني شيئاً بالنسبة للمشاركة ، وأن التأثير الفعلي هو نمط الحياة الحضرية سواء في الريف أو الكفور أو النجوع .

هـ) العمـــر :

فالشباب أقل من ٢٥سنة هم أقل فئة عمرية اهتماما ونشاطاً سياسياً . غير أن البعض يري أنهم أكثر انخراطاً في أعمال التمرد والشغب وهي من ألوان النشاط السياسي وتزداد أهمية هذا العامل في حالة اتساع شريحة الشباب في الهرم السكاني .

فالاتجاهات السياسية تتطور تبعاً للعمر حيث تزداد الاتجاهات السياسية وضوحاً وتعقيداً مع التطور العمرى حتى تصل إلي المحافظة عند سن معينة الأمر الذي يعد من الاعتبارات الهامة عند دراسة أثر العمر علي المشاركة السياسية .

و) النـــوع :

هناك اتجاه تقليدي يري أن الرجل أكثر مشاركة من المرأة ، إلا أن حركة تحرير المرأة أدت إلي تغيير دورها في المجتمع ، ويتوقف معدل مشاركة السيدات جزئياً علي مستوي التحديث في المجتمع ، وإدراك الفرد لنوعه ، ويؤثر الدين والعرق علي تفضيلات المشاركة وليس علي المشاركة ذاتها .

٢ – علاقة المشاركة بالمتغيرات السياسية :

أن أشكال ومستويات وأسس المشاركة السياسية تتشكل إلي حد كبير بالسياسة ، فهي ذات التـأثير الواضح في السياق العام ، وهي البيئة التي تتخذ فيها قرارات المشاركة . بعبارة أخري فإن التأثير الحاسم للمشاركة ينبع من القيم السياسية وطبيعة المؤسسات ومصادر وطبيعة وأهداف النخبة السياسية وسنعالج في هذا الصدد علاقة كل من النخبة والأحزاب بالمشاركة .

أ) النخبة والمشاركة السياسية :

ففي العديد – إذا لم يكن في معظم الدول الفقيرة – فإن اتساع المشاركة السياسية لا يلقي قبولاً عاماً كقيمة سامية ، وتحدث المشاركة بالتعبئة عندما تعمل النخب السياسية علي انخرَاط الجماهير في السياسة ، علي حين تتم المشاركة التلقائية بتكاليف معقولة إذا سمحت بها النخب السياسية وشجعتها أو إذا كانت غير قادرة أو غير راغبة في قمعها .

ومع التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية في المجتمع تتعدل طبيعة المشاركة ، كما تؤثر هذه التغيرات علي طبيعة النخبة واتجاهاتها . والواقع أن إتساع المشاركة السياسية كهدف لا يلقي قبولاً لدي النخب في معظم الدول الفقيرة .

ورغم إعلان النخب الحديثة اعتناقها للمشاركة السياسية ورغبتها في المزيد منها فان الأمر يختلف عند الممارسة الفعلية حيث تسعي معظم النخب السياسية للاستفادة من المشاركة السياسية الواسعة في تأييدها ودعم سياستها وهي ليست علي استعداد لتحمل تكاليف هذه المشاركة بوضع قيود علي سلطتها . فالمشاركة في تصورهم هي أداة أكثر منها قيمة وتحدد اتجاهات النخبة ازاء مستويات المشاركة في جانب كبير منها بقدرتها علي الحصول علي السلطة والبقاء فيها . وتحقيق الأهداف الوطنية والاجتماعية .

أن النخب السياسية خارج السلطة تكون أكثر اهتماما بتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتغير أسسها وتطوير أشكالها ، ولكن قدرة هذه النخب محدودة . وهكذا

فأن أولئك الذين لديهم القدرة علي توسيع المشاركة السياسية يعتقدون أنه لا مصلحة لهم في فعل ذلك ، والذين لديهم المصلحة يفتقدون غالباً إلي القدرة .

ولا تسعي النخب السياسية الحاكمة إلي توسيع المشاركة السياسية إلا في حالتين هما :

* إذا شعرت بافتقارها لقاعدة قوية كافية تجنبها التعرض لخطر الإطاحة بها بإنقلاب عسكري أو بوسائل أخري ، حيث تسعي لتعبئة جماعات جديدة لضمان بقائها في السلطة .

* المنافسة التي تواجهها النخبة السلطوية من النخب المعارضة في اجتذاب جماعات جديدة إلي جانبها أو لجوئها إلي تعبئة جماعات لمواجهة مؤيدي المعارضة . ويؤثر نجاح النخبة في تعبئة جماعة جديدة واستخدامها بشكل فعال كقاعدة للسلطة علي طبيعة المشاركة . وهكذا يحدث الاتساع في نطاق المشاركة عند توافق القدرة والمصلحة .

وباستثناء المواقف الثورية ، فإن معظم حالات توسيع نطاق المشاركة السياسية لم تخرج عن الحالتين السابقتين إذا كانت النخبة في السلطة . أن إعطاء النخب السياسية سواء في السلطة أو خارجها أولوية كبيرة للأهداف الوطنية أو الثورية يعني أنه من مصلحتها توسيع نطاق المشاركة السياسية ، كما أن الظروف التي تجد فيها النخب السياسية فائدة للمشاركة في تحقيق أهدافها في العملية التنمية محدودة مثل ظروف غاندي ونهرو وكاسترو وماو ونيريري وأيوب خان وغيرهم . هذه الأمثلة توضح خطورة وتكاليف توسيع نطاق المشاركة السياسية .

وبصفة عامة تسعي النخب السياسية إلي تقييد المنافسة وتخفيض مستوي المشاركة السياسية بالتالي في سبيل الاحتفاظ بالسلطة ، وبالطبع فإن معظم النظم الاوتوقراطية والتكنوقراطية تقيد الحرية السياسية وتقمع المشاركة مثل ذلك الانحسار في المشاركة الذي حدث في البرازيل عام ١٩٦٤ ، وفي سبيل ذلك قد تلجأ السلطة إلي استخدام مزيد من وسائل الإكراه المباشر للترهيب ، وفي الحالات القصوى قد تستخدم القوة والعنف ضد المشاركين الفعليين أو المحتملين ، ففي

المكسيك وبيرو كان للإجراءات السلطوية القمعية تأثيرها الرادع ضد الميل الطبيعي للإشتراك في الأنشطة المعارضة من جانب الطبقات الفقيرة أو علي اهتمامهم السياسي بشكل عام .

وهكذا فأن المشاركة السياسية الفعالة في النظم الاوتوقراطية والتكنوقراطية تكاد تكون قاصرة علي الفصائل النخبوية العاملة داخل النظام السياسي أو علي الجماعات المناوئة للنخبة الحاكمة .

ويؤدي غياب المشاركة إلي أحداث خلل في بنية المجتمع وانفصال النخب عن الجماهير وانصراف ولائها إلي تحقيق الطموح السياسي وضمان الاستمرار بأي ثمن .

ولا يترتب علي احتكار السلطة انفصال النخب السياسية عن الجماهير فقط ولكنه يؤدي كذلك إلي أضعاف صلة الجماهير بالحاضر والمستقبل .

ب) الأحزاب والمشاركة السياسية :

أن دور المؤسسات هو أما تسهيل أو إعاقة المشاركة ، ويختلف وضع هذه المؤسسات من نظام إلي آخر ويتوقف ذلك علي عدة عناصر منها :

النظام الانتخابي ونظام التمثيل السياسي ، فتعقد النظام الانتخابي يعوق المشاركة الايجابية ، ويؤدي إلي خلق اتجاهات تغريبية لدي المواطن ، كما أن نظام التمثيل النيابي قد يقدم تمثيلاً حقيقياً أو يتجاهل بعض القوي .

كذلك فإن درجة تخصص الابنية السياسية هي التي تحدد مواقع التأثير والمشاركة وعدم التخصيص يقود إلي نوع من الغموض في العملية السياسية .

درجة استقرار النظام السياسي ، فعدم الاستقرار يخلق نوعاً من الشك لدي الفرد ويغرس قيمة العنف لديه .

الاستقرار الحكومى حيث أن عدم الاستقرار يحول العملية السياسية إلي عملية فوضوية .

وضوح السياسيات أو غموضها بما يخلق اتجاهات نفسيه مؤيدة .

وهناك دلائل علي أن الاشتراك التنظيمي قد يكون أكثر أهمية في تفسير الاختلاف في مستويات المشاركة السياسية . فقد يؤدى إلى تزايد المشاركة السياسية في غياب المتغيرات المؤثرة على مستوى المشاركة على مستوى الأفراد مثل المكانة أو الشعور بالفعالية أو توفر المستوى المعرفي .

وتختلف استجابة النظم الحزبية لمطالب المشاركة ، ويمكن تحليلها وفق أكثر من معيار من صور ودرجة المشاركة ، وقدرتها على تحقيق المشاركة ، فمن حيث صور المشاركة هناك المشاركة عن طريق التعبئة التى تنسب للحزب الواحد ، فالنظام قد يسع لتنمية أحساس ذاتي بالمشاركة دون السماح بالتأثير على السياسة العامة أو العناصر التى تتولى الحكم فعليا .

وهناك المشاركة " بالانتماء الحزبي المحدود " ، أي السماح للجماعات المختلفة بتنظيم أحزابها الخاصة مع حرمانها من أي نافذة للحكم أو السلطة وأبرز صيغة لهذا النوع هي صيغة الجبهة الشعبية .

وقد تتحول هذه من المشاركة إلي شكل للقمع للحفاظ على النظام النيابى ، واستمرار هذه الصورة من المشاركة يسمح مع مرور الزمن بظهور " الأحزاب المغتربة " أي التي تغرب أعضاءها عن المجتمع ككل وتضفي طابعا مؤسسيا على الاغتراب .

وهناك المشاركة بالإنتماء الحزبي الكامل ، من خلال السماح للأفراد والجماعات بالمشاركة عبر الأحزاب القائمة أو بانشاء أحزاب جديدة ، وتتوقف استجابة الحزب لمطالب المشاركة الجديدة على مدي التوجه الايديولوجي أوالأنتخابي . كما أن هناك ارتباط قوي بين قوة الحزب وقدرته على تحقيق المشاركة .

وخلاصة القول يمكن الحديث عن قناتين متميزتين تؤديان الي مستويات مرتفعة من المشاركة السياسية ، الاولى قناة الحراك ، والثانية القناة التنظيمية .

يبدأ مسار القناه الآولى بالتتابع من المكانة الاقتصادية الاجتماعية المنخفضة الى حراك فردى ثم الى مكانة مرتفعة مع تزايد مشاعر الفعالية السياسية والوعي والمعرفة السياسية ، وتنتهي الى تحقيق مستويات أعلى من المشاركة السياسية ، والى الاشتراك التنظيمي على نحو عرضي .

أما المسار التنظيمي فيبدأ من المكانة الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة ثم الى التجانس والعزلة الجماعية على مستوى الطبقة أو الجيرة ومنها الى الصراع الجماعي وتزايد الوعي الى الاشتراك التنظيمي واخيرا الى المشاركة السياسية ويوضخ الشكل (٤) مسار هاتين القناتين.

الشكل (٤)

القنوات المؤدية الى المشاركة السياسية

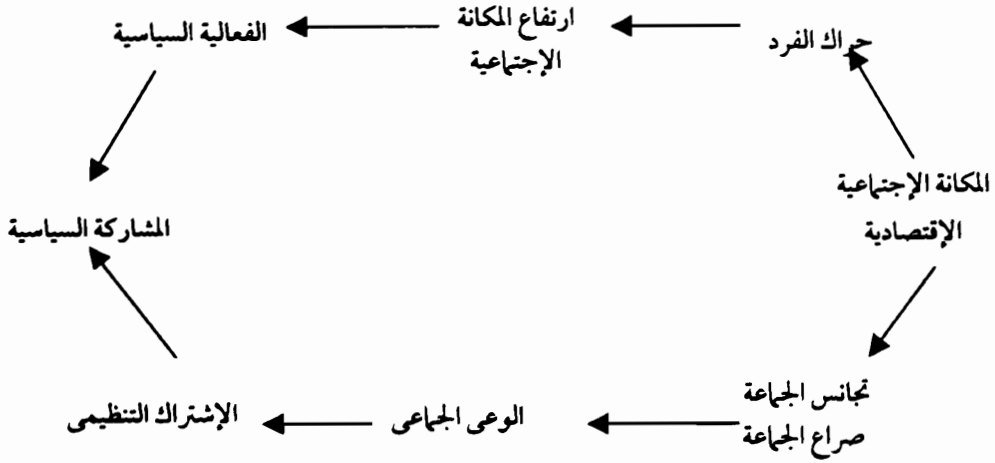

وتؤدي قناة الحراك الى المشاركة السياسية في فترة متأخرة ، أما القناة التنظيمية فتؤدى إليها في مبكرة ، وتتسم المشاركة الناتجة الاشتراك التنظيمي بالتعبوية في أحد جوانبها وبالتلقائية في جوانبها الأخرى بينما تتصف المشاركة المتولدة عن المكانة بالتلقائية ، ووسيلة الفرد في الحراك هي التعليم ، والحراك يعني التغيير في مكانة الافراد ولايعنى بالضرورة تغيرا في نماذج المشاركة السياسية للجماعات ، أما مسار التنظيم فيعني تغيرا في نماذج المشاركة السياسية للجماعات ولايعني بالضرورة تغييرا في المكانة الاجتماعية للافراد .

٣ – علاقة المشاركة بالمتغيرات الاجتماعية :

هناك عدة متغيرات اجتماعية لها علاقة وثيقة بالمشاركة هي : –

(أ) التحضر :

هو اتساع المدن القائمة سكانيا وزيادة عدد المدن ، ويرى " ليرنر " أن التحضر يقود الى ارتفاع مستوى التعليم وتنمية الاتصال الجماهيري والمشاركة ، ويقول " لاسكى أن الديمقراطية المنظمة هي نتاج التحضر .

ويشر " ليبست " الى أن الدول الأكثر ديمقراطية هي الاكثر تحضرا ، والدول الاقل تحضرا تميل الى الديكتاتورية ، ويؤكد "وينهام " على العلاقة الارتباطية بين التحضر والتعليم وبين التعليم والاتصال .

ومن أثار التحضر السريع تغيير في نماذج وكثافة المطالب السياسية ، مما قد يصل بالأفراد الى الشعور بعدم قدرة النشاط الحكومي على اشباع مطالبهم ، ويخلق لديهم الشك في العملية السياسية أو حالة من التغرب السياسي .

(ب) التعليم :

ويعني على المستوى الفردى معرفة القراءة والكتابة وعدد خريجي مراحل التعليم المختلفة ، أما التعليم على المستوى الكلي فيعني التسهيلات التى تخصصها الدول للتعليم وعدم التمييز في منح هذه التسهيلات ، ومن هذا المنظور يمكن النظر الى علاقة التعليم بالمشاركة على أنها علاقة طردية . والتعليم في هذا الاطار يصير عملية تنشئة تهدف الى اكساب المواطن المهارات السياسية اللازمة للمشاركة والاتجاهات والقيم والمتعقدات السياسية ، والانماط السلوكية للمشاركة المناسبة للمجتمع ، وتكوين واستمرار الثقافة القومية الموحدة وتطويرها وتوليد الثقافة السياسية الملائمة ، وضمان قدر من المساندة السياسية تسمح للنظام السياسي بالتماسك والاستمرارية والاداء الفعال .وفي الهند اشارت بيانات استطلاعات راى جرت في أعوام ١٩٦١ ، و ١٩٦٤ ، و١٩٦٧ ، الى اهتمام الافراد الاكثر تعليما بالسياسة وعدم تأثيرهم بالولاء الطبقي والرشاوى .

(ج) الاتصال الجماهيري :

ويؤكد الباحثون العلاقة الطردية بين هذا المؤثر الاجتماعي والمشاركة السياسية حيث يرى "ليرنر " أن الاتصال الجماهيري يؤدي دور المضاعف الأعظم للتنمية ،

هو الوسيلة التى تستطيع نشر ما يتطلبه الآمر من معرفة ومواقف على نطاق لايمكن حصره، و بسرعة لم تعرف من قبل ، ويؤدى الاتصال الجماهيري وظائف ثلاث هي:

وظيفة إعلامية تؤثر على المشاركة السياسية .

وظيفة حضارية تدفع بالاندماج القومي قدما .

وظيفة المساندة السياسية بما يسمح بخلق نوع من الاستقرار السياسي وكفاءة في اداء النظام .

ويؤثر الاتصال الجماهيري على المشاركة السياسية بشكل غير مباشر من خلال الاتجاهات والحاجات .

(د) التنظيم الاجتماعي :

فالمشاركة السياسية ترتفع في المجتمعات بين المواطنين الملتحقين اختياريا بتنظيمات اجتماعية ارتفاعا ملحوظا ، وتلعب البنية الطبقية والتنظيم الاجتماعي دورهما في تحديد قناة التأثير وفى صياغة الطلب ، هذه العملية التى اطلق عليها "تجميع المطالب وتكتيلها ، وتقوم النقابات والاتحادات والروابط بايجاد الحافز للمشاركة النشطة سياسيا مما أدى الى ارتفاع مستوى المشاركة في شيلى والارجنتين على سبيل المثال . بعبارة أخرى تزداد المشاركة السياسية إذا ما تركزت جميع الاحتياجات والعلاقة الإنسانية في جماعة واحدة ، ويتم الوفاء بها من خلال هذه الجماعة ، ومن هنا سعت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في أوروبا إلي تحقيق ذلك.

(هـ) المتغيرات النفسية :

تفترض العديد من الدراسات أن المجتمع المتجانس اجتماعياً يجب أن يكون متجانسا سياسياً ، وأن هناك نمطا للمواطن المشارك هو الذي يهتم بالسياسة ويشارك فيها ، وتتوفر لديه المعرفة السياسية والرشادة والفعالية .

والواقع أن خصائص المواطن المشارك ليست إلا مفهوما تحليليا لا يعبر عن الواقع ويكشف عن استعداد الفرد المسبق للحركة بشكل محدد متي توفرت ظروف

معينة ، أي اتجاه الفرد السياسي ، ومن بين الاتجاهات السياسية التي تربط الدراسات بينها وبين المشاركة السياسية مايلي :

التغرب السياسي : وقد يكون ماديا أو نفسياً ، والتغرب النفسي هو إدراك الفرد للفجوة بينه وبين مؤسسات النظام السياسي والنخبة الحاكمة وأداء النظام ، أما التغرب المادي هو الفجوة بين الفرد والأشباء المرتبطة بوضعه الاقتصادي والاجتماعي .

ومن الآثار المترتبة علي التغرب السياسي انخفاض المشاركة السياسية معبرا عنها بالتصويت أو بالصيغ الأخرى للمشاركة ، وزيادة النزعة إلي السلبية .

الفعالية السياسية : وهي الاعتقاد بأن الأفراد لديهم القدرة علي ممارسة نفوذ وتأثير علي الحاكم في نظام سياسي معين والعلاقة بين الفعالية والمشاركة السياسية علاقة طردية تتوقف علي مدي توافر القنوات والموارد السياسية وإمكانية استخدامها .

العداء السياسي وعدم الثقة : والعداء السياسي لا يعبر عن اتجاه سياسي حقيقي مستقل وإنما هو درجة من درجات التغرب السياسي ونوع من الشك السياسي .

وعدم الثقة هي إحدى خصائص المجتمع الانتقالي الناجمة عن التغير الاجتماعي السريع والعلاقة بين المشاركة السياسية والشك السياسي علاقة عكسية .

وبصفة عامة تظهر المشاركة السياسية من خلال مؤشرين :

أولاً : مدي الأقبال الاختياري والطوعي وعن اقتناع علي صناديق الانتخابات .

ثانياً : مدي اقبال المواطنين علي الانضمام إلي الاحزاب والتنظيمات السياسية وغير السياسية والاهتمام بالقضايا العامة وابداء الرأي داخل هذه التنظيمات .

فهناك مجتمعات تسود فيها ثقافة المشاركة فيشعر الفرد بذاته وبدوره وبأهميته ويؤمن بقيمة اشتراكه مع الآخرين في تنمية المجتمع ، كما أن هناك مجتمعات أخرى تسود فيها ثقافة تتعارض مع المشاركة وتغرس في الفرد الاحساس بالفردية وتضعف لديه تقديره قيمة مايمكن أن يقوم به لخدمة مجتمعه وتدفعة إلي السلبية واللامبالاه .